دولة ليبيا

جامعة الزاوية

كلية التربية / قسم علم الاجتماع

المجتمع المدني و عولمة النشاط الخيري ..

رؤية نقدية ومقارنة لهذا النشاط

إعداد/ نوري محمد احمد شقلابو

جامعه الزاوية

2019

ملخص

يتناول هذا البحث موضوعا نحلل فيه الواقع الذي يعيشه القطاع الثالث في عالمنا العربي مقارنا بما هو في الغرب ، وليجيب على عدد من التساؤلات التي يريد الباحث الإجابة عليها ، إذ أن الكثير من الحلول والقضايا الغامضة التي تدور حول هذا القطاع لا زالت يحوم حولها الشكوك خاصة فيما يتعلق بقضايا مصادر التمويل ، الى جانب التعريف بهذا القطاع وأهميته ومحاولة استغلاله في صالح الساسة في كل الانحاء في ظل مفهوم العولمة والذي لا شك هذا القطاع كلن له نصيب الاسد من هذه الظاهرة .

This research deals with a topic in which we analyze the reality of the third sector in the Arab world compared to what is in the West and answer a number of questions that the researcher wants to answer, as many of the solutions and mysterious issues that revolve around this sector are still uncertain, In addition to the definition of this sector and its importance and trying to exploit it in favor of politicians in all parts of the world under the concept of globalization, which no doubt this sector .has the lion's share of this phenomenon .

الكلمات المفتاحية : المجتمع المدني ، القطاع الخيري ، العمل التطوعي ، العولمة

المقدمة :

منظمات المجتمع المدني والتي تسمى أحياناً بالمنظمات غير الحكومية تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي تتصدر الاهتمامات العامة خاصة السياسية منها ، وهي تشكل ايضاً الإطار المؤسسي والوعاء التنظيمي للقطاع الثالث في الاقتصاديات المعاصرة.

ولقد شهد القطاع الخيري في البلدان الغربية نموا متسارعا في القرنين الماضيين، حتى أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيز مهما من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول ثابته ، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيية والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة، فقد دعا هذا القطاع الثالث في السنوات الأخيرة لدعم وتطوير سياسات الرفاهية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وللتغلب على عمليات إقصاء الفقراء في فرنسا ولدعم التعددية في السويد وتقوية المجتمع المدني والإسهام في التنمية في الدول النامية ودول شرق و اوربا . و من المتوقع أن يزداد دور المجتمع المدني في الاقتصاديات المتقدمة، وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد ، حتي تشكل منظمات المجتمع المدني، والتي تعمل على نطاق دولي وعالمي ، جزءا من هذا النظام الذي يجري تسويقه وتعميمه في

بلدان العالم النامي، ذلك أن العمل الأهلي والتطوعي في البلدان النامية تسيطر عليه افكار وممارسة وتمويلا شبكة واسعة من المنظمات الدولية غير الحكومية من الغرب .

وفي هذا الإطار نتساءل: ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات التطوعية غير الحكومية للمجتمع المدني في العالم المتقدم في عولمة العمل الخيري والتطوعي ؟ وما هو موقع المنظمات غير الحكومية والأهلية المحلية ضمن مفردات النظام العالمي الجديد ؟ هذا الدور الذي سوف يأتي معبر عن موقف هذه المنظمات من عملية العولمة .

إن الإجابة المنهجية على هذا التساؤل تقتضي منا تحديد جملة من المفاهيم ، والمتعلقة أساسا بمفهوم القطاع الخيري والتطوعي، وتحديد موقعه في الاقتصاديات المعاصرة ، إضافة إلى تحليل الإطار المؤسسي لهذا القطاع وخصايصه ومجالات النشاط الخيري،وذلك قبل أن نحدد الدور المنوط بالمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، وهذا ما يشكل تحديا لمنظومة العمل الخيري والتطوعي في بلداننا العربية والإسلامية، مما يدعونا للتفكير جادين كباحثين لمواجهة هذا التحدي. وفي إطار منهجي استقرأي لدور هذه المنظمات محليا .. وفي خطوات منهجيه مرحليه من التعريف بالمجتمع المدني ومكانته بالاقتصاديات الغربية ثم في الجزء الثاني ننتقل الى التعريف بالبناء المؤسسي والاقتصادي للقطاع للمجتمع المدني عند الغرب ومعرفة أهدافه ومما يتكون وكيف يمول وفي الجزء الثالث والأخير نذيل هذا البحث بمنظمات المجتمع المدني وعولمة النشاط الخيري والتطوعي كخطوة أخيرة للبحث ثم خلاصة واستنتاجات بحثية لهذا البحث داعياً العلي القدير التوفيق .

أولا: التعريف بالمجتمع المدني ومكانته بالاقتصاديات الغربية

1 - تعريف القطاع الخيري ومنظمات المجتمع المدني :

تطلق على القطاع الخيري أسماء عديدة بحسب المنطلق الثقافي والبيئي ، فهو قطاع تطوعي أو غير حكومي ،أو قطاع غير هادف للربح ، وهو أيضا القطاع المستقل أو القطاع الثالث ويسمى أيضا بالاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخفي أو الجمعيات الخيرية العامة، كل هذه الأسماء تطلق على هذا المفهوم للدلالة على مساحة النشاط الاجتماعي، والممارسات العامة والفردية والمؤسسية خارج نطاق القطاعين الحكومي وقطاع الأعمال الخيرية والموجهة للصالح والنفع العام. وفي محاولة لوضع تعريف موحد و توحيد تصنيفه تبنت جامعة جونز هوبكنز بالولايات المتحدة الأمريكية مشروع بحث مقارن استطاع الوصول إلى تعريف واحد أساسه بنية المؤسسة و عملياتها ، ووضع تصنيفا لمؤسسات هذا القطاع وأسماه التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية ، حيث عرف القطاع الخيري غير الربحي بأنه : مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحا والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع (1) .

اما منظمة المجتمع المدني غير الحكومية فهي وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994 ، تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤها مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعا ون معها المنظمة غير الحكومية (2) .

ويشير هذا المصطلح أيضا إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة)شركة(لا تسعى للربح أو أيشخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءاً من القطاع الحكومي ولا يدار لأغ ا رض تحقيق الربح، حيلا يتم توزيع أي أرباح تحققت(3) .

كما عرفت المنظمة غير الحكومية بأنها نسيج غير حكومي)غير ربحي(وقد تكون كبيرة

أو صغيرة ، دنيوية أو دينية وقد تعمل لصالح أعضايها فقط، أو لكل من يحتاج إلى مساعدة، بعضها يركز على قضايا محلية وبعضها الآخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية عالمية.وتعرف أيضا بأنها " تنظيم اجتماعي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيية جغ ا رفية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه (4).

وأكثر التعريفات واقعية وجوهرية تلك التي تشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تختلف من حيث مهامها وتطبيقاتها العملية عن القطاعين الدولة والخواص ، ولكن بالرغم من تميزها عن القطاعين، إلا أنها تتضمن بعض الخصائص ،وذلك لارتباطها بقوى السوق من خلال الأنشطة المولدة للدخل، إلى جانب اهتمامها بقضايا اجتماعية.

تصنيف المنظمات غير الحكومية :

يصنف مفهوم المنظمات غير الحكومية بالمعايير التي استخدمت ،كالحجم والعضوية والوظيفة والتي على أساسها تم تصنيفها إلى الأنماط التالية :

- التوزيع الجغرارفي: منظمات محلية، منظمات وطنية، منظمات أجنبية ودولية.

- معيار الحجم: كبيرة، صغيرة.

- المعيار الطبقي: مزارعون، عمال ،طبقة وسطى.

- المعيار الوظيفي ونوعية الأنشطة: زراعي، خدمي، صناعي أو حرفي.

- المعياري الجندري) النوع (: رجال، نساء).

- المعيار الثقافي: ديني، عرفي، قرابي، اثني (5).

كما أن هناك تقسيمات أخرى للمنظمات تتضمن أربع جوانب هي (6) :

- منظمات حكومية: يضمها تشريع وتمويل حكومي ،وبها موظفين مثل مكاتب الضمان الاجتماعي.

- منظمات أهلية من حي التمويل : تقوم بالجهود الأهلية و يمولها الأهالي مثل الجمعيات الخيرية الخاصة.

- منظمات مشتركة: يشترك في إدارتها وتمويلها الحكومة والأهالي.

منظمات دولية: وهي منظمات الرفاهية الاجتماعية مثل منظمة اليونسكو والمنظمات التابعة للأمم المتحدة ..

3- موقع القطاع الخيري والتطوعي في التقسيم الاقتصادي الحديث :

لقد شهدت المجتمعات الغربية –أوربا وأمريكا – نمو متسارعاً في الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية على مدى القرنين

التاسع عشر والعشرين (7)، حي أصبح القطاع الثال المجتمع المدني يشكل أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في التقسيم

الاقتصادي الحدي الذي أصبح يأخذ الشكل الآتي :

- القطاع العام بشقيه الربحي وغير الربحي .

- القطاع الخاص وهو قطاع ربحي بالأساس .

- القطاع الثال بشقيه التبرعي و الوقفي وهو يختلف عن القطاعين السابقين حي لا يهدف نظريا إلى تحقيق الربح ، وانما

يقوم على سبيل التطوع (8) .

4 - الأهمية الاقتصادية للقطاع الخيري والتطوعي :

يحتل القطاع الخيري حي ا ز مهما من الثروة القومية في بلدان المتقدمة، ويقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، فالقطاع الخيري الذي تنتمي إليه المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية ، أصبح يشكل رقما هاما في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية ،وهو قطاع ثال شريك للقطاعين الآخرين في عملية التنمية البشرية،بما يملكه من

جامعات ومراكز بحثية ومستشفيات ومؤسسات استثمارية .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية فالإحصاييات الرسمية الخاصة بسنة 2003 تشير إلى أن القطاع الخيري بشقيه الوقفي والتبرعي يضم في إطاره 1514972 منظمة وجمعية ، و 32000 مؤسسة وقفية،ويتم الترخيص يوميا ل 200 جمعية تعمل في القطاع الخيري ،وينتظم في هذا القطاع ق ا ربة 11 مليون موظفا بصفة دايمة، ،بينما بلغت إي ا رداته)تبرعات(حوالي212 مليار دولار أمريكي (9).إضافة إلى 90 مليون متطوع في جميع الأعمال الدينية والإغاثية والإنسانية،بواقع 5 ساعات عمل أسبوعيا في التطوع في جميع التخصصات.

ثانيا: البناء المؤسسي والاقتصادي لقطاع المجتمع المدني عند الغرب

سبق و أن ذكرنا يحتل القطاع الخيري أو التطوعي حيزاً مهما من الثروة الوطنية في البلدان الغربية ويقدم خدمات اجتماعية نوعية كثيرة في مجالات حيوية عديدة كالصحة والتعليم والبح العلمي والتنمية المحلية وغيرها، ويتم ذلك من خلال شريحة واسعة من المؤسسات والهييات والأنشطة والمنظمات غير الحكومية والتي تشكل في مجموعها البناء المؤسسي للقطاع الخيري والتطوعي بشقيه الوقفي و التبرعي .

الصيغ المؤسسية للعمل الخيري :

بسبب اختلاف المفهوم القانوني للعمل الخيري والوقفي في البلدان الغربية فإنه من الصعب حصر جميع مؤسسات القطاع تحت عنوان واحد (10)، غير أن المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المشكلة للقطاع الثالث في البلدان الغربية تتوزع فيما بين المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية الدينية والجمعيات ،ونوضحها فيما يأتي (11) :

أ - المؤسسة الخيرية :

تقوم هذه الصيغة على أساس وقف أموال معينة من العقا ا رت أو المنقولات للإنفاق من ريعها على أغ ا رض خيرية و منافع عامة لا تستهدف الربح ، كإنشاء المستشفيات أو المدارس أو الملاجئ أو للإنفاق على بعض ما يكون موجودا من هذه الهييات بالفعل .

ب- الاستئمان :

وهو أن يضع الشخص ماله –عقا ا ر أو منقولا – أو جزءا منه في حيازة شخص أخر يسمى)الأمين(أو يضعها في حيازة أكثر من شخص يكونون)مجلس الأمناء (، ليقوم بتوظيف هذا المال .

واستثماره لمصلحة شخص أخر أو أكثر من أولاد الوصي أو ذريته ، خاصة القصر منهم وعديمي الأهلية والأرامل بهدف صيانة ثروته وعدم تبديدها وهذا ما يسمى بالاستثمار)الأهلي (وقد يكون هدف الموصي هو تحقيق مصلحة عامة يختارها هو ، وهذه الحالة في الاستيمان تسمى)الاستيمان الخيري(والأمين أو مجلس الأمناء قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا كالمصارف والشركات المتخصصة في استثمار ألأموال وادارتها .

ج - الجمعية :

يؤسسها عدد من الأشخاص)بحد أدنى لعدد الأعضاء المؤسسين يحدده القانون، كما يحدد مواصفاتهم (، بدافع حب الخير وخدمة الغير أو خدمة أعضاء الجمعية ، أو فية اجتماعية ما.

– وتعتمد الجمعية في تمويل أنشطتها على اشت ا ركات الأعضاء وتلقي الهبات والحصول على المساعدات الحكومية ، بخلاف المؤسسة الخيرية التي تقوم على أساس الإيقاف.

- الخصائص العامة لمنظمات المجتمع المدني و المؤسسات الخيرية :

تمثل منظمات المجتمع المدني مجموعة من المنظمات و المؤسسات و الجمعيات المتنوعة ذات المهام المختلفة و التي تتسم بجملة من الخصايص منها (12) :

أ- أن تنشأ مستقلة عن الدولة ، و أن تحكم نفسها من خلال مجلس أمناء المنظمة.

ب- أن تستفيد من الصدقات و الهبات النقدية من قبل الأف ا رد و الشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من ال ا رتب و التركات.

ج- أن تكون أدوات جلب منافع للآخرين أي منافع تستفيد منها فيات خاصة أو جميع الناس.

د- أن لا تكون مؤسسة ربحية .

ه- تخضع الهييات والمؤسسات الخيرية لرقابة ضريبية صارمة .

و- الحرص على ترك مجال واسع من حرية التحرك والمبادرة لمجالس الأمناء التي تدير هذه المؤسسات لتقرر في كل زمان أولويات العمل ومواطنه.

ز- ارتباط مؤسسات القطاع الخيري عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى المتبرعين بالعمل وبعض القيادات العليا لهذه المؤسسات ،كما تتسم المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بأنها أكثر كفاءة وخدماتها أكثر جودة من المؤسسات الحكومية.

ح- حصول المؤسسة الخيرية على قدر كبير من العمل التبرعي والذي يعتبر أغلى عناصر الإنتاج في الاقتصاديات الغربية.

ط- تتلقى المؤسسات الخيرية دعما حكوميا يأخذ أشكالا مختلفة كالإعفاءات الضريبية والإعفاءات في الرسوم كما تتلقى منحا

من الحكومة المركزية إضافة إلى دعم السلطات المحلية.

ي- طبقا للتشريعات المدنية في المجتمعات الغربية الحديثة تحظى جميع منظمات القطاع الثال بالشخصية الاعتبارية إضافة

إلى ضرورة الحصول على إذن السلطة الإدارية المختصة عند التأسيس والاستثمار لها.

ك- القيام على أساس مباد ا رت أهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري فضلا عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات.

- مجالات نشاط منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية:

تعمل المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطات ذات النفع العام في

مجالات عدة ، خيرية وصحية وتعليمية وترفيهية ورياضية ودينية، اذ تشكل في مجموعها المجال الحيوي للنشاط التطوعي والخيري ، حي تنتج الخدمات وتساهم أحيانا في إنتاج السلع في جو لا تجاري ولا ربحي ، كما تؤمن هذه المنظمات بيية منظمة للعمل الإنساني، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص وأحيانا متطوعين بإ ا ردتهم مستقلين عن الإدارة الحكومية ، ويؤمنون

الخدمات والتدريب والخب ا رت ضمن إست ا رتيجية عمل تلقايي تطوعي ذاتي التنظيم. وتختلف مجالات نشاط عمل المنظمات غير الحكومية باختلاف أهدافها ووسايلها واهتماماتها ، ذلك أنها تركز على عدد كبير من الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيية والإنسانية على اختلاف أنواعها ،كذلك منها من يتوزع نشاطها محليا ومنها من يتوسع خارج الحدود الوطنية، ومنها من يكون نشاطها عالميا (13) .

نخلص االى أن القارئ في أدبيات المجتمع المدني والعمل الخيري والتطوعي، تشير إلى أن الت ا زيد العددي الهايل في عدد المنظمات المدنية غير الحكومية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي صاحبه تنوع في الوظايف والأدوار والأنشطة الإنمايية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، فبالإضافة إلى الأنشطة الإنمايية الأساسية كالصحة والتعليم وتوفير

الحاجات الإنسانية الأساسية ،أصبحت المنظمات غير الحكومية تهتم بقضايا جديدة مثل البيية والعدالة الاجتماعية والم أ رة وحقوق الإنسان ،ونشر القيم الديمق ا رطية ،والمشاركة من جانب الأف ا رد في عملية اتخاذ الق ا ر ا رت في تحديد احتياجاتهم التنموية .

4- كيف يتم تمويل المنظمات غير الحكومية ؟

يعتبر التمويل عصب الحياة لمنظمات المجتمع المدني ، فكلما أمكن التغلب على مشكلة شح الموارد المالية وتوفيرها من مصادرها المختلفة، كلما استطاعت هذه المنظمات أن تحقق الدور المنوط بها ولقد أثبتت كثير من الد ا رسات الميدانية التي طبقت على المنظمات غير الحكومية أن مشكلة التمويل هي من أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المنظمات.

وبصورة عامة يتم تمويل المنظمات من ثلاثة مصادر أساسية تتمثل في)) التمويل العام)حكومي(والتمويل الذاتي من خلال مساهمات واشت ا ركات الأعضاء والهبات والوصايا إضافة إلى ممارسة الأنشطة المولدة للدخل ((أما المصدر التمويلي الثال فهو التمويل الخارجي ممثلا في معونات نقدية أو عينية،تقدمها دول أو منظمات(14) . إن تحليل البيانات المالية لمؤسسات المجتمع المدني أو التطوعية يكشف أن هناك تنوعا في مصادر تمويلها و مكونات

دخلها، وللتعرف على مصادر تمويل هذهالمنظمات و الجمعيات الخيرية ومكونات دخلها .نورد ملخصا لمكونات دخلها ورد بد ا رسة حول اتجاهات الخير عام 1993 في بريطانيا حي تناولت الد ا رسة تحليلا لإي ا ردات ومصروفات أكثر من 500 جمعية خيرية ومؤسسة وقفية(15).

مكونات الدخل :

- الدخل التطوعي .

- التركات .

- العطاء المخطط من خلال عقود الهبة .

- المتاجر والمشروعات الخيرية.

- الدخل غير التطوعي الناتج عن التجارة و بيع البضائع و الخدمات .

- بيع السلع و الخدمات .

- الرسوم و المنح و التي تقدمها الحكومة و إداراتها المحلية.

- المجموعة الأوروبية.

- الاستثمارات .

- المتبرعون .

- الشركات في شكل تبرعات نقدية.

- الاستقطاعات من الراتب: حيث اشترك في هذا البرنامج 308195 موظفا خلال عام 1993م.

- القطاع العام: و يشمل تبرعات الحكومة المركزية و السلطات المحلية.

قدمت هذه المؤسسات للنشاط الخيري منحا بمبلغ إجمالي 213,9 : Grant Making Trusts :
- المؤسسات الوقفية المانحة مليون جنيه عام 1992م.

- المؤسسات الوقفية الجماعية الوقفية و التي تقوم بدورها بتقديم منحا لجماعات معينة ففي عام 1993م قدمت هذه المؤسسات منحا بلغت 2,4 مليون جنيه.

ثالثا : وظائف منظمات المجتمع المدني و العولمة :

1 مفهوم العولمة أبعادها ومظاهرها :

لقد أصبحت العولمة من أبرز الظواهر في التطور العالمي على المستويات الاقتصادي ،والثقافي ،والاجتماعي ،والسياسي. أما مفهومها فقد اتسم بالغموض والتعقيد وتباين الآ ا رء حوله ، نظ ا ر لتباين المصالح واختلاف ا زوية الرؤية والأهداف وتعدد الأبعاد .

فصندوق النقد الدولي قد عرف العولمة في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي) لسنة 1997 م ،بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين العالم بوسايل منها ،زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات ال أ رسمالية الدولية ،وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا .

إلى جانب تنبؤات عالم الاتصال "مارشال مالكوهان " من أن العالم Globalization يرجع بعض المفكرين أصل مصطلح العولمة أصبح بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال قرية كونية ، حي تتصل الشعوب ببعضها في كل أوجه حياتها ،ثقافيا و سياسيا واقتصاديا وتقنياً وبيييا (16).

أما "جورج لودج"فيعرف العولمة في كتابه "إدارة العولمة "بأنها العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ،ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وبيييا (17) .

أما المفكر الفرنسي المسلم "روجيه غارودي" فيرى أن العولمة ماهي إلا أمركة السياسة ،ودين الغرب الجديد الذي يدعو الى وحدانية السوق والربح السريع (18) . ،فأمريكا تحاول ترسيخ مفاهيمها عالميا واختراق الآخر عبر مؤسسات كثيرة على أ رسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية دولية النشاط.

في ضوء هذه المفاهيم يمكن القول إن مفهوم العولمة يتجاذبه تيا ا رن الأول يرى أن العولمة عملية تبادل وتدويل المنافع بين الأمم وزيادة الاتصال بين شعوب العالم ، أما التيار الثاني فيرى أن العولمة هيمنة أمريكية على العالم.

وكظاهرة فإن العولمة تنطوي على عدة أبعاد تتمثل في العولمة الاقتصادية والعولمة العسكرية ،إضافة إلى العولمة البيييية والعولمة الثقافية والاجتماعية.تقرير2000 ، الصادر عن البنك الدولي، إلى أن التنمية مرهونة بالمؤسسات الفاعلة و أشار كذلك تقرير التنمية العالمية 1999 المتطورة و التي سوف تقع عليها مسؤولية تهيئة البيئية العالمية الملايمة لتطبيق إجراءات العولمة، حي أنيطت لها هذه المسؤولية بالمنظمات غير الحكومية الدولية، مما يعني حدو تغيرات هامة في التوجهات الإستراتيجية لهذه المنظمات، و اقتحام مجالات حيوية كانت من احتكار الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية الرسمية ،إضافة إلى تبني قضايا واهتمامات

نوعية كالبيئة وحقوق الإنسان والحريات السياسية والأسرة والم أ رة ونشر القيم الديموقراطية وغيرها.

فالدراسات الدولية و المقارنة، تشير إلى أن منظمات المجتمع المدني المتمثلة في التطوعية والخيرية مرت بثلاث استجابات لتحديات و مستجدات اجتماعية و اقتصادية سادت الساحة المحلية و الدولية و التي فرضت على هذه المنظمات أدوا ر ووظايف جديدة و توجهات إستراتيجية في العمل الخيري والتطوعي، كانت على النحو التالي :

أ- الإغاثة و الرعاية:

في بدايتها على تقديم خدمات world vision و الرؤية العالمية)care(ركزت منظمات الجيل الأول مثل منظمات الرعاية الرعاية للفقراء و لغير المحظوظين في بقاع العالم و كذلك الكوار الطبيعية و أوضاع اللاجيئن المتصلة بالفيضانات و المجاعات و الحروب ، كما اهتمت بتوفير الحاجيات الظرفية كتوزيع الغذاء و إرسال الغرف الصحية و توفير المأوى ، و كل هذه الأعمال يتم تمويلها من التبرعات الخاصة و الأسر ال ا رعية لهذه المنظمات.

ب - التنمية المحلية المعتمدة على الذات :

في أواخر السبعينيات من القرن الماضي قام العديد من منظمات القطاع الثال بتنفيذ مشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع المحلي في مجالات متنوعة ،حي تميز هذا الأسلوب عن أعمال الإغاثة و الرعاية بميزة أساسية، وهي تأكيد الاعتماد على الذات ،مع تعمد أن تستمر منافع المشروع لما بعد فترة تقديم المنظمة للمساعدة.إضافة إلى هذا بدأ العامل الاقتصادي يدخل ضمن أعمال هذه المنظمات حي كان يطلق عليها شبكة الأعمال الصغيرة (19). أي أن نشاط هذه المنظمات في هذا الإطار ركز على المشاريع التي تؤدي إلى زيادة القدرة المحلية على مواجهة الاحتياجات ،والسيطرة على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة .

ج - تنمية الأنظمة المستدامة:

sustainability اهتمت مجموعات من منظمات المجتمع بإعادة تقييم القضايا الإست ا رتيجية المتصلة بسياسة الديمومة والانتشار والأثر و استعادة المصاريف الجارية. وقد أسفر هذا التقييم على أن عمل المنظمات غير الحكومية بمفردها لن ترجى

منها أية فايدة كبيرة ما لم يعضدها ويساعدها ارتباط بالمنظمات العامة والخاصة، حي بدأت أعداد من هذه المنظمات الحكومية تدرك أنها تحتاج إلى بذل جهد قيادي في معالجة جوانب الفشل التشغيلي في بيية المؤسسات في المناطق التي تعمل فيها .

فهذا الجيل من المنظمات غير الحكومية يعمل على طرح وتطوير السياسات و النظم المؤسسية التي تعمل في إطارها فإن الإست ا رتيجية الإنمايية التي محورها الأف ا رد "Kurten" " لتحقيق التنمية المستدامة، والتي ترتكز على الإنسان ،ووفقا ل "كورتن تقوم على احتياجات الأف ا رد وحقوق الأف ا رد ،خاصة الأكثر فق ا ر والأقل حظا في المجتمع ،وهذه الإستراتيجية تتطلب ديموقراطية صنع القرار والمشاركة الكاملة من جانب الأف ا رد في صياغة احتياجاتهم الإنمايية،كما تعطي هذه الإستراتيجية أهمية لحماية البيية التي من شأنها دعم الحياة المستدامة للأف ا رد خاصة الفق ا رء والم أ رة والجماعات المحلية (20) .

2 ـ نمو و انتشار منظمات المجتمع المدني وتوسع نشاطاتها عبر الحدود:

لقد نمت منظمات المجتمع المدني في العقد المنصرم، و ا زد عدد أعضايها ،وتنوعت فياتها ومستويات عملها ، وازدادت تشابكا واتصالا عبر الحدود الدولية ابتداءً من منظمات شعبية محدودة الإمكانات والموارد إلى منظمات دولية ضخمة ذات نفوذ كبير وتمويل متوسط كمنظمة العفو الدولية إلى منظمات عالمية أكبر، مثل السلام الأخضر،التي تقدر مي ا زنيتها السنوية

بحوالي 400 مليون دولار (21) .

فخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تضاعف عدد المنظمات العالمية للمجتمع المدني أربع م ا رت، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة نشر في سنة 1995 ، بشأن إدارة الحكم العالمي إلى أن هناك ما يقرب من 29000 منظمة دولية غير حكومية*، أما المحلية فقد نمت أعدادها بسرعة أكبر (22).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ازداد عدد المنظمات بنسبة 70 % ليصل العدد إلى 2000000 منظمة، وفي روسيا هناك ما يقارب من 65000 منظمة ، وفي الهند هناك أكثر من مليون منظمة تطوعية مسجلة ، وأكثر من 200000 منظمة غير حكومية في السويد ، وأكثر من 210000 منظمة في الب ا رزيل ، أما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فهناك أكثر من 50.000 منظمة ، وفي كينيا مثلا ينشأ كل سنة ما لا يقل عن 240 منظمة غير حكومية . أما فيما يخص إنشاء المنظمات غير الحكومية في معظم دول الجنوب، فيتم بالتعاون مع المنظمات العالمية والهييات الدولية ، حي تساهم الأمم المتحدة في قيام هذه المنظمات بالتمويل والدعم كما ساهمت في ربط بعضها البعض ، وهكذا أصبحت المنظمات غير الحكومية أحد الأدوات التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة ويدها الطولى في تنفيذ سياستها للتغيير في دول العالم، خاصة في العالم الثالث .

إضافة إلى هذا فإن المنظمات التمويلية العالمية، وكثي ا ر من الحك ومات الغربية ،تجد الثقة في المنظمات غير الحكومية لتمويل برامجها ، في حين أنها تشكك في مصداقية الحكومات وكفاءة استثمارها للأموال المقدمة لها في تحقيق برامجها (23) ، بل إن المنظمات غير الحكومية بدأت تعمل في الكثير من الأحيان بدلا عن الوكالات الدولية للتنمية والإغاثة في حالات الطوارئ،

إلى " ألبانيا" سنة 1999 تم توزيعها عن طريق منظمات غير)WFP(فمعظم المواد الغذايية التي قدمها برنامج الغذاء العالمي حكومية.

) أما في إفريقيا،فقد حولت الدول الغربية مساعدتها إلى المنظمات غير الحكومية،فالمساعدات الأمريكية البالغة) 711 وبين عامي ،)USA AID(مليون دولار سنة 1999 ،تذهب يشكل ماتزيد إلى المنظمات غير الحكومية من خلال منظمة % 1994-1990 ارتفعت نسبة مساعدات الإغاثة التي يقدمها الإتحاد الأوربي عن طريق المنظمات غير الحكومية، من 47

.2% إلى 67% (24) .

منظمات المجتمع المدني أحيانا يأتي مرادف لها في هذا البحث مفهوم منظمات غير الحكومية : :واستجابة لتزايد الطلب العالمي على خدمات هذه المنظمات وتوسع أنشطتها وتنوع اهتماماتها وأهدافها ، فقد رصدت لها أموالا ضخمة ، حي قدمت هذه المنظمات ما مجموعه عشرة ملايين دولار من أصل 60 مليار دولار مساعدات عبر البحار ،و أصبحت هذه المنظمات تؤتمن على مبالغ كبيرة يتم توزيعها عبر العالم .

إن هذا الانتشار والتوسع في إنشاء المنظمات غير الحكومية، والاهتمام المت ا زيد بها ودعمها، ولد توسعا في اهتماماتها وأنشطتها ،حيث ظهرت أنواع جديدة من المنظمات غير الحكومية تركز على الممارسات الديمق ا رطية وحقوق الإنسان و الراي العام ،وشؤون المرأة وحقوق الاقتراع ومراقبة الانتخابات والتغير السياسي، بل وصل الأمر إلى المطالبة بالتدخل الأجنبي (25).

3 ـ منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالحكومات المركزية :

في الوقت الذي تجري فيه إعادة النظر في دور الدولة، وحدود تدخلها وتقليص سلطتها كجزء من إج ا رءات عملية العولمة خاصة في بعدها الاقتصادي ، فإن هناك اهتماما عالميا ونزعة نحو تقوية المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية ، وانماءها واعطاءها أدوا ا ر مؤثرة على م ا ركز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية حتى شمل نفوذها القرى يؤكدون أن جميع ،"MSF " والمدن والأحياء متخطية سيادة الدولة، الأمر الذي جعل مثلاً مؤسسو منظمة أطباء بدون حدود المنظمات غير الحكومية الدولية بحكم التعريف تنتهك وتدمر سلطة الدولة (26).

ونظ ا ر لهذا النفوذ والأهمية المت ا زيدة للمنظمات غير الحكومية، أصبحت الحكومات تعتمد عليها خاصة في الأنشطة التي كانت من اختصاص الحكومات ، ذلك أن هذه المنظمات تستطيع التحرك بسهولة ويسر متخطية الحواجز البيروقراطية لمركزيه الحكومات .

وبزيادة الانفتاح والتنسيق بين الحكومات والمنظمات التطوعية ،تزداد قدرتها على العطاء وتقديم المنافع ،وذلك من خلال ما تتلقاه هذه الأخيرة من أموال مصدرها الحكومة، وهذا ما يطرح مشكلة عدم تكافؤ العلاقة، والتي تصبح في الغالب علاقة تبعية، نظ ا ر لأن المنظمات غير الحكومية ومن أجل استمرار الدعم الحكومي قد تكيف مصالحها وفقا لما ت ا رها الجهة الحكومية الممولة.

بل إن هناك من يرى أن مكمن الخطر في هذا النوع من العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية يتمثل في أن هذه المنظمات يأتي يوم تصبح فيه جزءا من الآلة السياسية الحاكمة، همها ليس الدفاع عن حقوق المستضعفين وحقوق الإنسان أو العمل التنموي الخيري واغاثة المنكوبين ، ولكن دعم السلطة الحاكمة وموالاتها، بل أكثر من ذلك أن المنظمات غير الحكومية نفسها قد تنقسم على نفسها إلى معسك ا رت سياسية وجماعات ضغط متنافسة ،كل منها يناور من أجل الحص ولعل المزيد من المنافع المادية ، والأسوأ من ذلك أن تصبح هذه المنظمات بمثابة دمى في أيدي الدول والمؤسسات المانحة ،لتحقيق أهداف تتعارض وتتناقض مع مهامها وأهدافها.

كما أنه في أحيان كثيرة خاصة في البلدان النامية، تجد هذه المنظمات صعوبة في التعامل مع الحكومات، التي ترى فيها منافساً وم ا زحماً في سلطتها وسيادتها، وخوفا من القمع الحكومي تتحاشى بعض هذه المنظمات الظهور في مظهر التحدي للحكومة ، فمن أجل تخفيف حدة التوتر بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، تلجأ هذه الأخيرة إلى تأييد المواقف الحكومية بشان قضايا عالمية معينة خاصة بشان التجارة الدولية، والحوار بين الشمال والجنوب بشأن السكان والبيية، ،حي يشارك العديد من هذه المنظمات كجزء من الوفد الحكومي في الاجتماعات الدولية لصياغة الرؤى المشتركة وتوحيد المواقف (27).

ومن الانتقادات أيضا الموجهة لهذه المنظمات ، هي اتخاذها من المنظمة غطاء ووسيلة لجمع المال ، فهذه المنظمات تعتمد في ممارسة نشاطها على ما تحصل عليه من دعم وتبرعات من جهات حكومية وخيرية وأف ا رد وشركات ،وكثي ا ر ما تعتمد هذه المنظمات في جمع المال على الجانب الإعلامي و الدعايي لنشاطها ، ولا أدل على ذلك سعي بعض المنظمات غير الحكومية إلى القيام بحملات جديدة والحصول على تمويل جديد بعد انف ا رج الأزمة التي أنشيت من أجلها (28).

4 - منظمات المجتمع المدني ومظاهر نشاط العولمة :

شهد العالم في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين سلسلة من التغي ا رت الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي كان من أبرزها تطور قطاع الأعمال الخيرية والتطوعية بمؤسساته ومنظماته غير الحكومية، والتي حلت محل الحكومة المركزية في تقديم الكثير من الخدمات والمنافع العامة، واتسع نشاط عدد كبير منها عبر الحدود ، ليشمل العالم أجمع من خلال ب ا رمج ومشاريع ذات مضامين ليب ا رلية وقيم أ رسمالية ،هي ذات القيم التي يجري تسويقها عبر العالم في إطار عملية العولمة .لذلك لا يمكن فصل ظاهرة العولمة عن انتشار وتوسع المنظمات غير الحكومية في الغرب وزيادة النشاط التطوعي والخيري عبر الحدود ، حي أصبحت هذه المنظمات قوة فعالة على المستوى الدولي، حي عادلت مواردها وخب ا رتها للحكومات والمنظمات الدولية الرسمية،واتسع مجال نشاطها وأعمالها ،فهي تنتج الأفكار الجديدة وتقدم الخدمات، وتدافع ،وتحتج وتحرك ال أ ري العام ،وتقوم بعمل تحليلات قانونية وعلمية وفنية ،وأحيانا تحليلات لسياسات، وتشكل وتطبق ،وت ا رقب وتنفذ الالت ا زمات الوطنية والدولية،وتغير من المؤسسات والمعايير المجتمعية السايدة،وتعدى تأثيرها الحكومات الوطنية إلى الشركات المتعددة الجنسيات،فالأمم المتحدة تقر وتؤكد دور المنظمات غير الحكومية في الشؤون العالمية (29).

ولقد استغلت المنظمات غير الحكومية الربحية الدولية، انحصار سلطة الدولة وعجز الحكومات على احتواء أثر التغي ا رت العالمية على الأف ا رد، وحاجات الناس المت ا زيدة، حي ازداد الدعم الدولي للمشاريع الموجهة للفيات متدنية الدخل والفق ا رء عبر المنظمات غير الحكومية ،على اعتبار أن هذه المنظمات أدوات قادرة على التعامل مع الآثار السلبية لسياسات الإصلاح

الاقتصادي التي باشرها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من دول العالم الثال ، ،هذه السياسات التي كانت وطيتها شديدة ، أثرت على الفيات الفقيرة (30) .

ومن خلال ضغوط مارستها هذه المنظمات، دفعت البنك الدولي عام 1994 م إلى إعادة النظر في أهدافه وطرق عمله، الدولية إلى مناقشاته فيما يتعلق بجدولة "Oxfam " حي أصبح البنك الدولي يضم منظمات غير حكومية مثل اوكس فام الديون،فحوالي نصف مشروعات الإق ا رض الخاصة بالبنك تتضمن بنودا وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية، وأصبح الحوار مع هذه المنظمات جزءا أساسيا من عمل البنك الدولي،وفي أحيان كثيرة تؤثر المنظمات غير الحكومية على سياساته (31).

أما المنظمات العالمية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ، فهي تقوم بتمويل المنظمات غير الحكومية ، وتشكل تجمعا قويا لهذه المنظمات تحت مظلة عالمية من المنظمات الدولية والشركات العابرة للقا ا رت،حي استغلت شبكة الإنترنت في إيجاد التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات والخب ا رت وتكوين بنوك المعلومات ،وتخطط بعض هذه المنظمات ضمن إست ا رتيجية متطورة للتأثير على شبكة الإنترنت وشبكات التلفزيون والصحف والمجلات من أجل التأثير على ال أ ري العام حي استطاعت عن طريق جعلها تهتم بحقوق العاملين ،)NIKE(بعضها أن تغير في سياسة بعض الشركات المتعددة الجنسيات مثل شركة حول) ROYAL DUTCH SHELL(وأيضا شركة)MANSANTO(لديها ،وكذلك م ا رقبة المنتجات المعدلة جينيا لشركة قضايا البيية.

ومن مظاهر عولمة نشاط هذه المنظمات، مشاركتها في صياغة ال أ ري العام العالمي وتأثيرها على منظمات عالمية رسمية، كما تشارك المنظمات غير الحكومية الدولية بكثافة في نشاطات وب ا رمج المؤتم ا رت العالمية ،بدءا ببروتوكول عام 1987 المتعلق بثقب الأوزون، ومؤتمر البيية بريو دي جانيرو عام 1992 إلى مؤتمر القاهرة السكاني عام 1994 ، ثم مؤتمر الم أ رة

عام 1995 ببكين . إضافة إلى هذا ،امتلاكها لكم هايل من المعلومات عن الدول التي تنشط فيها.وهي تعتبر مصد ا ر هاما لجمع المعلومات واستطلاع ال أ ري العام العالمي، فمنظمة العفو الدولية مثلا، والتي تعمل في 162 دولة ،تمتلك معلومات عن هذه الدول وهي جاهزة لمن يطلبها (32) . المهم ان تقدم . ماذا تقدم لا يهم ؟؟؟ وهي فاتحة للبح في الكثير من القضايا ومجال فسح للبح العلمي وبموضوعيه تامة في د ا رسات المجتمع المدني ..والمنظمات غير الحكومية والدولية كثيرة حققت إنجا ا زت إنسانية كبيرة.

وهذا ما يستدعي منا ضرورة رفع التحدي خاصة في وقت ازدادت فيه حدة الهجمة على العمل الخيري الإسلامي بهدف إضعافه وتحجيم دوره ،وذلك بإعادة بناء منظومة العمل التطوعي والخيري على أسس حديثة و استعادة المنابع الأصيلة لفكرة العمل الأهلي التطوعي ببع نظام الوقف، واحياء مؤسسة الأوقاف والتى تعتبر منظمه من منظمات المجتمع المدني ودعمها لتأخذ مكانها كأساس لبناء قطاع خيري متميز وأصيل بالمجتمع العربي .

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نسلط بعض الضوء على قطاع في غاية الأهمية في الاقتصاديات الحديثة، بما يمثله من منظمات و مؤسسات أصبحت لها نفوذها وتأثيرها الكبير في

مجريات الأحدا الدولية و الإقليمية والمحلية حتى على المستوى السياسي رغم بعد هذه المنظمات على الحكومة والسياسة، فالمنظمات هذه غير حكومية خاصة في البلدان ال أ رسمالية أذ تتمتع بدعم رسمي و شعبي، كما تستحوذ على إمكانيات مادية و بشرية ضخمة،مما أكسبها قدرة كبيرة على التحرك و المبادرة محليا ودوليا ،وتعبية ال أ ري العام العالمي، كل هذا يجعلنا نعتقد أن هذه المنظمات خاصة منها ذات النشاط الدولي ،ما هي إلا إحدى آليات الهيمنة ال أ رسمالية تعمل إلى جانب المؤسسات الدولية الرسمية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية على تطبيق و تنفيذ ب ا رمج و إج ا رءات عولمية ، مع الإشارة إلى وجود منظمات.

المراجـــــع:

1 - بدر ناصر المطيري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير إبراهيم البيومي غانم ،مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العمة للأوقاف، بيروت ، 2003 ،ص 802

2 - نجوى سمك و السيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة ،الخبرتان المصرية واليابانية ،مركز الدراسات الآسيوية ،القاهرة، 2002 ،ص 48

3 - دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، مسودة مناقشة، أعدها البنك الدولي، المركز الدولي لقوانين لا تستهدف الربح، بح رقم 26 أ، مايو 1997 ، سلسلة بحو التنمية الاجتماعية. على موقع التميز للمنظمات غير الحكومية :www.ngoce.org

. 4 ـ جابر عوض السيد وأبوالحسن عبد الموجود، الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحدي ،الاسكندرية، 2003 ص232

5 ـ دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية ، المرجع السابق .

6 . جابر عوض السيد و أبو الحسن عبد الموجود، مرجع سابق، ص 234

7 . - منذر القحف ، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته ، دار الفكر ، دمشق، 2001 ، ص 43

8 - محمد بوجلال ، دور المؤسسات المالية الإسلامية في النهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحدي ، بح مقدم للندوة العلمية الدولية،

. دمشق 2000 ، ص 6

9 www.islamtoday.net: - عبد الرحمان فرحانه ، معركة العمل الخيري، أنظر موقع

10 . - منذر القحف ، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته ، دار الفكر ، دمشق، 2001 ، ص 43

11 . إب ا رهيم البيومي غانم ، الأوقاف و السياسة في مصر، دار الشروق القاهرة ، 2000 ، ص 66

12 - بدر ناصر المطيري ، مرجع سابق، ص . 43

13 . - غسان منير حمزة سنو و علي أحمد الط ا رح، العولمة و الدولة ، الوطن و المجتمع العالمي،دار النهضة العربية، بيروت، 2002 ،ص

14 ـ نجوى سمك و السيد صدقي عابدين، ،مرجع سابق ،ص 34

15 - بدر ناصر المطيري، من سمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي ، مرجع سابق، ص 110

16 . - جورج لودج، إدارة العولمة ،عرض محمد رؤوف حامد، المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ، 1999 ، ص 12

17 . - المرجع السابق، ص 12

18 . - فلاح كاظم المهند، العولمة والجدل الداير حولها،الو ا رق للنشر والتوزيع،عمان، 2002 ،ص

19 . علي الدين هلال و آخرون ، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، مركز د ا رسات و استشا ا رت الإدارة العامة القاهرة، 2001 ، ص 25

20 . - نجوى سمك و السيد صدقي عابدين ، ،مرجع سابق،ص 59

21 . – جوى سمك و السيد صدقي عابدين ، المرجع السابق،ص 75

22 . علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، ايت ا رك للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2003 ،ص

286

23 - غسان منير حمزة سنو و علي أحمد الط ا رح ، مرجع سابق، ص 196

24 . - علي يوسف الشكري ، مرجع سابق ،ص 287

25 . - غسان منير حمزة سنو و علي أحمد الط ا رح ، مرجع سابق، ص 199

26 . - نجوى سمك و السيد صدقي عابدين، ،مرجع سابق ،ص 72

27 . - نجوى سمك و السيد صدقي عابدين ، مرجع سابق ،ص 71

28 . - علي يوسف الشكري ، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، مرجع السابق ،ص 288

29 - نجوى سمك و السيد صدقي عابدين،دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مرجع سابق ، ص75

30 - مها شفيع أديب الع ا ربي ،المنظمات غير الحكومية ومشاركة الم أ رة في بعض مجالات الإنتاج الريفي، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، 17 . انظر موقع التميز للمنظمات غير الحكومية. - ص 14

31 . - نجوى سمك و السيد صدقي عابدين،،مرجع سابق ،ص 67

32 - غسان منير حمزة سنو و علي أحمد الط ا رح ، مرجع سابق، ص . 19